حماية الصحفيين
CDFJ
مركز حماية وحرية الصحفيين
Center for Defending Freedom of Journalists

تقرير

مراقبة التغطية الإعلامية المستقلة للانتخابات النيابية في الأردن 2020

حماية الصحفيين
CDFJ
مركز حماية وحرية الصحفيين
Center for Defending Freedom of Journalists

تقرير

مراقبة التغطية الإعلامية المستقلة للانتخابات النيابية في الأردن 2020

جميع الحقوق محفوظة © مركز حماية وحرية الصحفيين

لا يجوز نشر أو نسخ أو إعادة نشر أو نقل هذه المطبوعة أو أي جزء منها بأي وسيلة كانت مطبوعة، أو ميكانيكية، أو إلكترونية، أو غيرها، بدون موافقة مسبقة، وفي حال أخذ الموافقة يجب الإشارة للمصدر «مركز حماية وحرية الصحفيين»

فهرس المحتويات

مقدمة 5

الفصل الأول:
المعايير الدولية بشأن ضمان استقلالية وحرية التغطية الإعلامية للانتخابات 7

الفصل الثاني:
إجراءات وتدابير الهيئة المستقلة للانتخاب بشأن التغطية الإعلامية المستقلة للانتخابات النيابية 2020 9

الفصل الثالث:
موقف وإفادات الصحفيين والإعلاميين من التغطية المستقلة لعملية الاقتراع في الانتخابات النيابية 2020 13

القسم الرابع:
رصد الانتهاكات الواقعة على التغطية الإعلامية المستقلة ليوم الاقتراع وفرز أصوات المرشحين للانتخابات النيابية يوم 10 نوفمبر 2020 19

مقدمة

شهد الأردن في العاشر من نوفمبر 2020 استحقاقاً دستورياً تمثل بإجراء انتخابات مجلس النواب التاسع عشر، وقد أجريت هذه الانتخابات في ظل تحديات اقتصادية صعبة نتيجة تأثير جائحة كوفيد 19 على الوضع الاقتصادي للبلاد، إضافة إلى أن أعداد الإصابة بالفيروس بدأت في الازدياد بين المواطنين بشكل كبير، وقد أجمعت غالبية التغطيات الإعلامية وآراء المراقبين المحلية على أن هذه الانتخابات جرت في ظروف استثنائية.

وعلى صعيد البيئة الحاضنة لحرية التعبير والإعلام؛ فيعتقد مركز «حماية الصحفيين» أن هذه الانتخابات جرت ضمن أجواء يسودها تراجع التغطية الإعلامية لقضايا محلية عديدة، وبدى أن سبب هذا التراجع الذي فسره المركز في تقريره الصادر نهاية حزيران 2020 بعنوان «تحت الحظر» هو أوامر قانون الدفاع التي حدت من حرية وتنقل الصحفيين، وقلصت إمكانية وصولهم إلى المعلومات، إضافة إلى تراجع اقتصاديات وسائل الإعلام التي كانت قبل الجائحة تعاني من تحديات اقتصادية صعبة، كما عبر المركز عن هذا التراجع في تقريره السنوي لحالة الحريات الإعلامية في الأردن لعام 2019 بعنوان «غياب قسري»، وقصد بهذا العنوان أن الإعلام بات مغيباً قسرياً عن تغطية الأحداث والقضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية خاصة في الميدان نتيجة عدة عوامل ومنها التراجع الملحوظ في اقتصاديات وسائل الإعلام المحلية، وكان من أبرز أسباب هذا التراجع «الرقابة الذاتية».

وامتثالاً لتعهداته في الدفاع عن حرية الإعلام، ورصد وتوثيق الانتهاكات التي قد يتعرض لها الصحفيين والصحفيات بهدف الحد من تكرارها، بادر مركز حماية وحرية الصحفيين إلى مراقبة حقوق الصحفيين والإعلاميين في التغطية الإعلامية المستقلة ليوم الاقتراع للانتخابات النيابية 2020.

لقد استعد المركز من خلال فريق برنامجه «عين» لرصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على حرية الإعلام في الأردن قبل يوم الاقتراع الواقع في العاشر في نوفمبر 2020 لرصد التغطية الإعلامية المستقلة والحرة ليوم الاقتراع وضماناتها، وعمل على تصميم استمارة لقياس آراء ومواقف الصحفيين والصحفيات للتغطية الإعلامية ليوم الاقتراع خصصها لكافة الصحفيين والعاملين بوسائل الإعلام الذين منحوا تصاريح تغطية رسمية من الهيئة المستقلة للانتخاب.

وينبغي القول أن وسائل الإعلام تلعب دوراً مهماً خلال أي فترة انتخابية، ومن شأنها توفير منصة للمناقشات بين المرشحين مما يسمح بإيصال رسائلهم إلى الناخبين، كما تسهم في إعلام الناخبين بكيفية ممارسة حقوقهم ومراقبة العملية الانتخابية، بما في ذلك إجراءات يوم الاقتراع والإبلاغ عن نتائج فرز الأصوات للجمهور.

وفي سياق العملية الانتخابية يمكن للإعلاميين الذين يتعرضون للتمييز أو انتهاك حقوقهم تقديم شكاوى من أجل الحصول على الإنصاف.

الفصل الأول: المعايير الدولية بشأن ضمان استقلالية وحرية التغطية الإعلامية للانتخابات

يوفر القسم الأول من التقرير اجتهاداً نظرياً لما تضمنته مجموعة من المعايير والمبادئ والأحكام الدولية والإقليمية المتعلقة بحرية الإعلام ونزاهة الانتخابات، على أساس أن حرية الصحافة وضمان استقلالية تغطيتها للانتخابات لا تنفصل عن معايير الانتخابات الديمقراطية، وتعتبر شرطاً من شروط نزاهتها، وذلك بالنظر إلى أن الاتفاقات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان تجمع أن دور الإعلام في الانتخابات محكوم بمبدأين في قانون حقوق الإنسان: أولاً مبدأ الانتخاب الحر والمشاركة السياسية، وثانياً مبدأ حرية الرأي والتعبير؛ إضافة إلى أن هناك مجموعة من المحددات الأساسية لدور الإعلام في تغطية الانتخابات، يأتي في مقدمتها ضمان الحرية والتعددية الإعلامية، والتي تعني حماية الإعلام من تدخل وتعسف السلطة.

وتالياً عرضاً موجزاً لمجموعة من المعايير والمبادئ التي من شأنها ضمان استقلالية وحرية التغطية الإعلامية للانتخابات في يوم الاقتراع على النحو التالي:

1. يرتكز كلٌ من الإعلام والانتخابات على المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر من الأمم المتحدة (1948)، والتي تحمي حرية التعبير في جميع الأوقات، والمادة 21، والتي تحمي المشاركة السياسية والتصويت، وهذه الحماية منصوص عليها أيضا في المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والتي تنص على: (1. لكل إنسان حق في اعتناق آراء دون مضايقة. 2. لكل إنسان حق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها. 3. تستتبع ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة 2 من هذه المادة واجبات ومسئوليات خاصة. وعلى ذلك يجوز إخضاعها لبعض القيود ولكن شريطة أن تكون محددة بنص القانون وأن تكون ضرورية: (أ) لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم، (ب) لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة؛

2. ينص البند (12) من التعليق العام رقم (25) بشأن المشاركة في إدارة الشؤون العامة وحق الاقتراع للجنة المعنية بالحقوق المدنية والسياسية ـ الدورة السابعة والخمسون (1996) على: (تشكل حرية التعبير وحرية التجمع، وحرية تكوين الجمعيات شروطا أساسية أيضاً لممارسة حق الانتخاب بصورة فعالة، لذا يجب حمايتها تماما)[1].

3. أوصت لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة عام 2000 بمجموعة من التدابير التشريعية والمؤسسية والعملية المهمة من أجل دعم الديمقراطية (القرار 2000/47)، وفي عام 2002، أعلنت اللجنة مجموعة من المبادئ بوصفها من العناصر الأساسية للديمقراطية تضمنت 3 مبادئ بشأن حرية التعبير وهي: (حرية التعبير والرأي؛ توفير الشفافية والمساءلة في الإدارة العامة؛ وتهيئة وسائط للإعلام تتسم بالحرية والاستقلال والتعددية)[2].

4. نصت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم A/RES/55/96، البند (1) من الفقرة (ب) بشأن تعزيز الديمقراطية وتوطيدها على أن: (الحق في حرية الفكر والوجدان والدين والمعتقد، والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات، وكذلك حرية التعبير، وحرية الرأي، ووجود وسائط إعلام حرة ومستقلة ومتعددة)، ونصت في البند (4) من الفقرة (د) من ذات القرار بشأن سيادة القانون على: (العمل، عن طريق توفير تشريعات ومؤسسات وآليات، على ضمان حرية تشكيل أحزاب سياسية وديمقراطية يمكنها المشاركة في الانتخابات وكذلك ضمان شفافية العملية الانتخابية ونزاهتها، بما في ذلك عن طريق إتاحة الاستخدام المناسب للأموال بموجب القانون وعن طريق وسائط الإعلام الحرة والمستقلة والمتعددة)، ونص البند (1) من الفقرة (هـ) للقرار بشأن توطيد

1 https://bit.ly/2JKUi63

2 https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/democracy

الديمقراطية على: (احترام تنوع المجتمع عن طريق تعزيز الرابطات، وهياكل الحوار، ووسائط الإعلام، والتفاعل فيما بينها كوسيلة لتعزيز الديمقراطية وتنميتها)، كما نص البند (4) من ذات الفقرة على: (تعزيز إمكانية حصول الجمهور، بأكبر قدر ممكن، على المعلومات المتعلقة بأنشطة السلطات الوطنية والمحلية، وضمان إتاحة سبل انتصاف إدارية للجميع دونما تمييز)[3]؛

5. وضعت منظمة اليونسكو عدة معايير لتعزيز التغطية المنصفة والآمنة والمهنية للانتخابات، وهي:
   1.5. تمكين الصحافيين المعنيين بتغطية الانتخابات من الحصول على جميع المعلومات التي يحتاجون إليها، وذلك بطريقة منصفة وفعالة؛
   2.5. توفير التدريب اللازم لتعزيز الطابع المهني لعملية تغطية الانتخابات؛
   3.5. تقديم دورات تدريبية تتناول موضوع سلامة الصحافيين وحقهم في العمل في بيئة خالية من التهديدات؛
   4.5. إنتاج وتوزيع مبادئ توجيهية بشأن الانتخابات تبرِز الأسس التي ترتكز عليها التغطية المهنية للانتخابات، وحقوق الصحافيين، والعمليات الانتخابية، ومعلومات السلامة، فضلاً عن مذكرات إعلامية بشأن القانون الدولي لحقوق الإنسان، مع التركيز على حرية التعبير.

6. وضعت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مجموعة من الأحكام المنهجية لمراقبة وسائل الإعلام للانتخابات، واشتقت هذه الأحكام من «وثيقة كوبنهاغن» الصادرة عن المنظمة عام 1990، وتعبر عن الالتزامات الدولية بشأن مراقبة وسائل الإعلام للانتخابات ولبعثات مراقبة الانتخابات أيضاً[4]، وقد اعتمدت لدى الأمم المتحدة وأخذت حيز التنفيذ، ويمكن تلخيصها بالتالي:
   1.6. حرية الإعلام هي أحد الشروط الأساسية للتعددية والديمقراطية المجتمع؛
   2.6. الحق في حرية التعبير هو حق أساسي من حقوق الإنسان وشرط ضروري في نظام ديمقراطي؛
   3.6. تعد وسائل الإعلام ضرورية لمجتمع حر ومنفتح ولتوفير المعلومات اللازمة لمحاسبة من هم في السلطة؛
   4.6. الإعلام المستقل والحر له أهمية خاصة في حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛
   5.6. الحق في الاتصال والحق في وسائل الإعلام لجمع ونشر المعلومات والآراء، أمر أساسي لحقوق الإنسان؛
   6.6. يجب أن يتمتع الجمهور بحرية تلقي ونقل المعلومات والأفكار، بما في ذلك المطبوعات والإذاعات الأجنبية، بدون تدخل السلطات العامة؛
   7.6. يجب أن تتمتع وسائل الإعلام بوصول غير مقيد إلى الأخبار والمعلومات الأجنبية؛
   8.6. يجب تحديد أي قيود قد تفرضها السلطات على الحق في حرية التعبير وفقًا للمعايير الدولية؛ وأي قيود على حرية التعبير يجب أن تحترم المبادئ الرئيسية التالية:
      - **الشرعية:** يجب تحديد أي قيد على حرية التعبير بواسطة القانون؛ وتشمل الأغراض المشروعة لهذه القيود «احترام حقوق وحريات الآخرين، ومنع الفوضى أو الجريمة، وحماية الأمن القومي والنظام العام، وكذلك حماية الصحة العامة أو الآداب العامة؛
      - **التناسب:** أي أحكام تتضمن قيوداً على الحق في الحرية يجب أن تكون متناسبة مع أهداف هذه القيود؛
      - **صون الحماية والحقوق:** يجب إدانة الاعتداءات أو المضايقات التي قد يتعرض لها الصحفيين، ويجب محاسبة المسؤول عنها؛ وينبغي اتخاذ التدابير الكافية لحماية الصحفيين؛
   9.6. تشمل حقوق المشاركة للأفراد والجماعات حقهم في الوصول دون عوائق إلى وسائل الإعلام على أساس غير تمييزي؛ ويجب ألا تعيق أي عقبات قانونية أو إدارية الوصول إلى وسائل الإعلام أثناء العملية الانتخابية؛

---

3 https://digitallibrary.un.org/record/428998?ln=en

4 https://www.osce.org/files/f/documents/1/0/92057.pdf

الفصل الثاني: إجراءات وتدابير الهيئة المستقلة للانتخاب بشأن التغطية الإعلامية المستقلة للانتخابات النيابية 2020

تولت الهيئة المستقلة للانتخاب ضمن مسؤولياتها القانونية مهمة تنظيم التغطية الإعلامية للصحفيين ومؤسسات الإعلام، وهي جزء من مهامها منذ تأسيسها عام 2012، ويعد وجودها شرطاً أساسياً وجوهرياً لضمان نزاهة وشفافية الانتخابات، وينبغي أن يتضمن عملها تنظيم التغطية الإعلامية المستقلة للصحفيين ومؤسسات الإعلام بشكل عادل ومتساوٍ.

وتتحمل الدولة والحكومة على وجه الخصوص مسؤولية أية مشكلات أو انتهاكات قد تقع على الإعلاميين اثناء قيامهم بالتغطية الإعلامية للانتخابات.
يتضمن هذا القسم من التقرير عرضاً لمسؤوليات وواجبات الهيئة المنظمة للانتخابات تجاه ضمان التغطية الإعلامية العادلة والمستقلة للصحفيين ووسائل الإعلام، ثم يتضمن عرضاً للإجراءات والتدابير التي اتخذتها في سبيل ذلك على النحو التالي:

أولاً: مسؤولية وواجبات الهيئة المستقلة للانتخاب لضمان التغطية الإعلامية المستقلة للانتخابات:

1. عدم التدخل غير المبرر في أنشطة وسائل الإعلام أو إعاقة الصحفيين عند قيامهم بالتغطية الإعلامية للانتخابات؛
2. ضمان التعددية ودعم الحق في حرية الإعلام؛
3. حماية الصحفيين من أية ضغوطات أو تأثيرات من الممكن أن تصدر عن السلطات الرسمية أو جهات سياسية أخرى؛
4. توفير تغطية إعلامية تستوفي معايير التوازن والتعددية والحياد؛
5. الالتزام بأحكام تغطية الانتخابات كما هو منصوص عليه في القانون الوطني؛
6. رصد ومراقبة أية انتهاكات قد يتعرض لها الصحفيين والإعلاميين أثناء قيامهم بالتغطية الإعلامية، أو شكاوى تتعلق بانتهاكات حرية التعبير، وتقديم الإنصاف الفعال والسريع بشأنها؛
7. الاستماع إلى آراء الصحفيين في الأنظمة والتعليمات بشأن التغطية الإعلامية للانتخابات؛
8. التعرف على مستوى تلقي الصحفيين لتدريبات محددة في تغطية الانتخابات، والمساهمة في تدريبهم؛
9. التعرف على خطط الصحفيين ومؤسساتهم الإعلامية لتغطية الانتخابات؛

ثانياً: تدابير الهيئة المستقلة للانتخاب بشأن التغطية الإعلامية المستقلة للانتخابات النيابية 2020

1. أعدت الهيئة المستقلة للانتخاب دليلاً تدريبياً للإعلاميين والصحفيين في إطار استعداداتها للانتخابات النيابية 2020 بهدف التوعية والاطلاع على التعليمات التنفيذية الخاصة باعتماد الصحفيين والإعلاميين والعاملين في المؤسسات الإعلامية المرئية والمسموعة والمقروءة لتغطية مجريات العملية الانتخابية، بالإضافة إلى الإلمام بمدونة سلوك الصحفيين والإعلاميين، واشتمل الدليل على أهم المصطلحات القانونية المستخدمة في العملية الانتخابية ومراحل العملية الانتخابية بدء من إعداد جداول الناخبين وحتى إعلان النتائج النهائية، وخصص الدليل في فصله الخامس «حقوق وواجبات الصحفي في تغطية العمليات الانتخابية» و«مدونة سلوك الصحفيين والإعلاميين».
2. نشرت الهيئة المستقلة للانتخاب على موقعها الإلكتروني وبشكل مستقل «مدونة سلوك الصحفيين والإعلاميين[5]»، وتضمنت المدونة على مجموعة من الواجبات والحقوق للصحفيين المكلفين بتغطية الانتخابات النيابية، ومن حيث الواجبات التي على الصحفيين الالتزام بها جاء التالي:

---

5 https://bit.ly/36XHGkH

- احترام مبادئ ومعايير العمل المهني التي تنظم عمله والقائمة على المصداقية والموضوعية وتنفيذ أحكام القوانين والأنظمة ذات العلاقة واحترام سيادة القانون.
- تأمين تغطية إعلامية موضوعية، متوازنة، واحترام مبدأ الحياد والامتناع عن نشر مواد إعلامية من شأنها الإضرار بالمسار الانتخابي أو الدعوة للعنف أو ما يثير التعصب والكراهية.
- عدم قبول عطايا مقابل نشر معلومة مغلوطة أو حجب معلومة صحيحة.
- حمل بطاقة الاعتماد الصادرة عن الهيئة وإبرازها داخل وخارج مركز الاقتراع والفرز ولا تقبل التغطية بدونها.
- عدم استخدام البطاقة الصادرة عن الهيئة في غير الأوجه المخصصة لها وعدم إعطائها لأي شخص آخر.
- الاستجابة التامة لما يطلبه رئيس لجنة الاقتراع والفرز.
- عدم الدخول إلى المعزل داخل غرفة الاقتراع أو التقاط صور من الممكن أن تنتهك مبدأ سرية الاقتراع.
- عدم تصوير أي مادة دون الحصول على إذن مسبق من الشخص المسؤول في مركز الاقتراع.
- الامتناع عن أي سلوك يؤدي إلى تعطيل عمل لجنة الاقتراع والفرز أو عرقلة المسار الانتخابي أو التأثير على الناخبين.
- عدم ارتداء أو حمل أية رموز خاصة بأحد المرشحين أو القوائم المترشحة أو الدعوة للتصويت لأحد المرشحين أو القوائم.

ومن حيث الحقوق التي تضمنتها الهيئة المستقلة للانتخاب للصحفيين فجاءت كالتالي:

- الحصول على بطاقة اعتماد من الهيئة المستقلة للانتخاب.
- الحصول من الهيئة على البيانات القابلة للنشر والمتعلقة بسير مختلف مراحل العملية الانتخابية.
- الدخول إلى مراكز الاقتراع والفرز.
- الاستفادة من الخدمات التي يقدمها المركز الإعلامي التابع للهيئة.
- إجراء مقابلات مع المسئولين المخولين في لجان الانتخاب.
- تقديم شكوى مباشرة لضابط ارتباط الهيئة في مراكز الاقتراع والفرز في حال تعرضه لما يعيق عمله.

3. بتاريخ 31/7/2020 بدأت الهيئة المستقلة للانتخاب بإطلاق حملتها التوعوية للانتخابات النيابية 2020، وهدفت الحملة إلى التعريف بقانون الانتخاب وإجراءات العملية الانتخابية بمختلف مراحلها وتوعية المرشحين والتعريف بضمانات النزاهة التي تقدمها الهيئة بما يهدف إلى تعزيز المشاركة الشعبية في العملية الانتخابية، واشتملت على لوحات أعمدة وميادين وفيديوهات توعوية وتسجيلات إذاعية ومطويات توزع في المراكز التجارية والمؤسسات الرسمية بما يحافظ على السلامة العامة، كما أطلقت مركز الاتصال الخاص بها للاستعلام أو الشكوى، والاستعلام عن مركز الاقتراع والفرز من خلال الموقع الإلكتروني الخاص بالهيئة، واشتملت الحملة عبر الإعلام واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي6.
4. بتاريخ 4/8/2020 أعلنت الهيئة المستقلة للانتخاب عن فتح باب الاعتماد للصحفيين

---

6 https://bit.ly/2VUCurN

المحليين والدوليين للانتخابات النيابية العامة للمجلس التاسع عشر، واعتمدت الهيئة الصحفيين المحليين والدوليين وفقاً للتعليمات التنفيذية الخاصة باعتماد الصحفيين والإعلاميين والعاملين في المؤسسات الإعلامية المرئية والمسموعة والمقروءة المحليين والدوليين رقم (5) لعام 2016 والصادرة لهذه الغاية، وذلك من خلال تقديم الطلب إلكترونيا على موقع الهيئة، ودعت الهيئة كافة الصحفيين والإعلاميين والعاملين في المؤسسات الإعلامية المرئية والمسموعة والمقروءة المحليين والدوليين الراغبة في المشاركة في عملية التغطية والتي تنطبق عليها الشروط الواردة في التعليمات زيارة الموقع الإلكتروني للهيئة للاطلاع على التعليمات التنفيذية وتعبئة النماذج الخاصة بالاعتماد، واشترطت فيمن يرغب بتغطية مجريات العملية الانتخابية من الصحفيين والإعلاميين الأردنيين أن يكون قد بلغ الثامنة عشرة من عمره وأن يكون على رأس عمله في مجال الصحافة والإعلام وأن يقدم الوثائق التي تثبت ارتباطه بجهة إعلامية، أما الصحفيون والإعلاميون الأجانب فاشترطت أن يكون قد بلغ الثامنة عشرة من عمره وأن تكون مؤسساتهم الصحفية والإعلامية معتمدة لممارسة النشاط الإعلامي داخل الأردن من هيئة الإعلام المرئي والمسموع وأن يحمل بطاقة صحفي أو إعلامي لغير المعتمدين لدى الجهات الرسمية، واكدت الهيئة حرصها على التعاون مع المؤسسات الإعلامية وسعيها لاتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتمكين الصحفيين والإعلاميين من مراقبة وتغطية كافة مراحل العملية الانتخابية بما يتوافق مع التشريعات الأردنية والممارسات الدولية الفضلى[7].

5. نظمت الهيئة المستقلة للانتخاب في 19/8/2020 دورة تدريبية خاصة بالإعلاميين المحترفين تحت عنوان «الأخبار الكاذبة والانتخابات»، بدعم من مشروع الوكالة الفرنسية للتعاون الإعلامي(CFI)[8].
6. بتاريخ 8/11/2020 وقبل موعد يوم الاقتراع بيومين أكد الناطق الإعلامي للهيئة المستقلة للانتخاب جهاد المومني أن الهيئة على استعداد تام لتقديم كافة التسهيلات للجهات الرقابية المشاركة في الانتخابات النيابية العامة للمجلس التاسع عشر، وبين أن الرقابة على الانتخابات هي أداة من أدوات الالتزام بالإطار القانوني الناظم للعملية الانتخابية للحفاظ على سلامتها وضمان نزاهتها، وموضحا أن المراقبين والإعلاميين والصحفيين المحليين والدوليين ومندوبي المرشحين تبدأ رقابتهم على الانتخابات ما قبل فتح الصناديق في الساعة السابعة صباحا مرورا بكافة مراحل العملية الانتخابية من اقتراع وفرز وتجميع النتائج وصولا إلى مرحلة الإعلان عن النتائج النهائية[9].

7 https://bit.ly/37LilcZ
8 https://bit.ly/39QKlib
9 https://bit.ly/3qImHdN

الفصل الثالث: موقف وإفادات الصحفيين والإعلاميين من التغطية المستقلة لعملية الاقتراع في الانتخابات النيابية 2020

صمم مركز حماية وحرية الصحفيين استمارة استطلاع خصصت للصحفيين والصحفيات المنتدبين والمكلفين من قبل مؤسساتهم الإعلامية لتغطية يوم الاقتراع، والمعتمدين من الهيئة المستقلة للانتخاب بعد حصولهم على الموافقة الرسمية و»الباج» المعتمد من الهيئة، وذلك بهدف الاطلاع على مواقفهم والاطلاع على إفاداتهم بمستوى التغطية الإعلامية المستقلة لعملية الاقتراع.

تكونت أسئلة الاستطلاع من 13 استفساراً مباشراً موزعاً على 3 أقسام هي:
القسم الأول: إجراءات اعتماد التغطية الإعلامية للانتخابات: تضمن هذا القسم على 4 أسئلة تهدف إلى التعرف على مدى تمكن الصحفيين من الحصول على الموافقات و»الباج» الرسمي الذي تمنحه الهيئة المستقلة للانتخاب للصحفيين والصحفيات للقيام بمهامهم المهنية في التغطية الإعلامية ليوم الاقتراع.

القسم الثاني: استقلالية التغطية الإعلامية للانتخابات: وتضمن هذا القسم على 6 أسئلة مباشرة يحاول الاستطلاع من خلالها التعرف على مواقف وآراء الصحفيين والصحفيات المعتمدين/ ات لتغطية الانتخابات من حيث تمكنهم من تغطية الانتخابات بشكل مستقل دون أي تدخلات سواء من الهيئة المستقلة للانتخاب أو من الأجهزة الأمنية المكلفة بتأمين الحماية لمراكز الاقتراع، ومستوى التسهيلات التي قدمتها الهيئة لتمكينهم من التغطية وتوفير المعلومات التي يحتاجونها بسهولة.

القسم الثالث: المشكلات والانتهاكات: ويتضمن على 3 أسئلة رئيسية تسعى لرصد أية مشكلات أو انتهاكات أو تجاوزات تعرض لها الصحفيين والصحفيات المكلفين بالتغطية الإعلامية للانتخابات، والمسؤول عن هذه المشكلات والانتهاكات ونوعها.

وبحسب الناطق الإعلامي للهيئة المستقلة للانتخاب جهاد المومني فقد بلغ عدد الصحافيين والإعلاميين المحليين الذين تم اعتمادهم لمراقبة الانتخابات النيابية والذين انطبقت عليهم الشروط المنصوص عليها في التعليمات التنفيذية الخاصة باعتماد الصحفيين والإعلاميين (1308) صحفيا وإعلاميا، ويمثلون (118) مؤسسة صحفية وإعلامية محلية، بينما بلغ عدد الصحفيين والإعلاميين الدوليين (42) صحافيا وإعلاميا يمثلون (17) مؤسسة إعلامية وصحفية دولية[10].

وقد حصل مركز حماية وحرية الصحفيين على قائمة الصحفيين والصحفيات المعتمدين لتغطية الانتخابات من المكتب الإعلامي للهيئة المستقلة للانتخاب، واستخرج عينة عشوائية من مجموع المسجلين بالقائمة بلغت نسبتها 11.5% يمثلون 150 صحفياً وصحفية، وبالتدقيق بالقوائم يمكن تسجيل الملاحظتين التاليتين:

- تبين أن العديد من الذين حصلوا على «باج» التغطية وسجلت أسماؤهم في قائمة الهيئة المستقلة للانتخاب لم يقوموا فعلياً بالتغطية الإعلامية للانتخابات، مما يظهر أن العدد الكلي لمن منحوا "باجات" أعلى بكثير ممن قاموا بالتغطية الفعلية.
- بعض من وردت أسماؤهم/ أسماءهن ليسوا إعلاميين، حيث تبين أن بعضهم فنيين أو إداريين أو يقدمون خدمات لوجستية (سائقين).

10 https://bit.ly/3oy7QRk

وأجاب على استمارة الاستطلاع 138 صحفياً وصحفية، منهم 83 صحفياً/ة يعملون في مؤسسات إعلامية خاصة تشكل نسبتهم 60% من مجموع المستطلعين، و38 صحفياً/ ة يعملون في مؤسسات إعلامية حكومية تشكل نسبتهم 27.5%، و9 صحفيين/ ات يعملون في مؤسسات الإعلام المجتمعي ونسبتهم 6.5%، و8 صحفيين/ ات يعملون في قطاع الإعلام العمومي ونسبتهم 5.8%.

وأظهرت النتائج العامة للاستطلاع أن الغالبية من المستطلعين/ ات حصلوا على بطاقة «الباج» من الهيئة المستقلة للانتخاب، ولم يواجهوا صعوبة في إجراءات الحصول عليها، وأنهم تمكنوا من تغطية يوم الاقتراع للانتخابات النيابية باستقلالية ودون تدخلات خاصة من رجال الأمن العام والدرك المكلفين بحماية العملية الانتخابية، وأن الهيئة المستقلة للانتخاب سهلت عمل الإعلاميين والإعلاميات في متابعة العملية الانتخابية، إلا أن نسبة الرضى لدى المستطلعين/ ات تقل عند سؤالهم عن مدى توفير المعلومات الكافية التي تساعدهم في تغطية الانتخابات، وكذلك رقابة وسائل الإعلام على الانتخابات بشكل شفاف وواضح دون شفافية.

وبالرغم من أن 77.2% من المستطلعين/ ات قالوا إنهم لم يتعرضوا لأية مشكلات أو انتهاكات أثناء قيامهم بتغطية يوم لاقتراع، إلا أن 22.8% قالوا إنهم تعرضوا لمشكلات وانتهاكات كان غالبيتها بمنع التغطية، المنع من دخول مركز الاقتراع، المنع من إجراء المقابلات مع ناخبين أو مسؤولين والضغوط والمضايقات.

وتالياً عرضاً لنتائج الاستطلاع:

القسم الأول: إجراءات اعتماد التغطية الإعلامية للانتخابات

هل حصلت على «باج» يتيح لكم تغطية يوم الانتخابات؟

أفاد 130 مستطلعاً ونسبتهم 6.95% من مجموع المستطلعين/ ات أنهم حصلوا على بطاقة «الباج» التي تتيح لهم تغطية يوم الاقتراع، وجميعهم أفادوا أنهم لم يواجهوا صعوبات في إجراءات الحصول على «الباج» من الهيئة المستقلة للانتخاب، باستثناء صحفي واحد قال إنه لا توجد صعوبات في الحصول على «الباج» لكن كان هنالك طلباً للعديد من الوثائق الرسمية من أجل الحصول عليه.

إذا لم تتمكن من الحصول على «باج» لتغطية العملية الانتخابية؛ فما هو السبب؟

بقية المستطلعين وعددهم 6 صحفيين نسبتهم 4.4% أفادوا أنهم لم يتمكنوا من الحصول على «الباج» من الهيئة المستقلة للانتخاب، وعلقوا عن أسباب عدم حصولهم على «الباج» من الهيئة على النحو التالي:

- الصعوبة هي أننا مؤسسة إنتاج إعلامي نقوم على إنتاج المقاطع وتصويرها وكتابة الأنباء ومن ثم بيعها، ويتم ذلك في أيام الانتخاب أو قبل ذلك بيوم أو يومين، ولكن وبعد جائحة كورونا لم يعد لدينا عقود ثابتة، بالتالي لم نستطع تأمين كتاب من إحدى القنوات أو الإذاعات خلال فترة تقديم طلبات التصاريح لتغطية الانتخابات.
- ترخيص المؤسسة الإعلامية التي أعمل لديها في تونس ولذلك لم تمنحني الهيئة «الباج» للتغطية.
- تأخرت عن موعد تقديم طلب الحصول على «الباج».
- لم أكن على علم بخصوص استصدار باجات للإعلاميين المستقلين لتغطية الانتخابات من الهيئة.
- صحفيين اثنين من المستطلعين قالا إنهما لم يتمكنا من الحصول على «الباج» لأنهما يعملان بشكل مستقل ولا يتبعان لمؤسسة إعلامية معينة.

هل واجهتك صعوبات في إجراءات الحصول على «باج» اعتمادك كصحفي/ ة من الهيئة المستقلة للانتخاب؟

الغالبية العظمى من المستطلعين/ ات وعددهم 126 صحفياً/ ة ونسبتهم 92.6% أفادوا أنهم لم يواجهوا صعوبات في إجراءات الحصول على «باج» اعتماد الصحفيين للتغطية من الهيئة المستقلة للانتخاب، مقابل 10 صحفيين/ ات

ونسبتهم 7.4% أفادوا أنهم واجهوا صعوبات في إجراءات الحصول على «الباج» للتغطية الإعلامية من الهيئة، وعند سؤال هؤلاء عن طبيعة الصعوبات التي واجهتهم علق اثنين منهم على النحو التالي:

- **انا في العقبة وأتعبوني للحصول على «الباج»، إذ كان بإمكانهم إرسالها الى الهيئة في العقبة، لأقوم باستلامها منهم، ولكن طلبوا مني القدوم إلى مقر الهيئة الرئيسي في عمان.**
- **حاولت التسجيل مراراً للحصول على «الباج» من خلال الموقع الإلكتروني للهيئة، لكن كانت النتيجة دائما (هناك خطأ)، فاضطررت أخيرا تقديم الطلب وإرسال معلوماتي عن طريق مؤسستي الإعلامية.**

القسم الثاني: استقلالية التغطية الإعلامية للانتخابات

إلى أي درجة ترى/ ترين أنك قمت بتغطية الانتخابات النيابية باستقلالية دون تدخلات؟

حاول السؤال الأول من القسم الثاني للاستطلاع التعرف على انطباعات الصحفيين/ات من قيامهم بتغطية يوم الاقتراع باستقلالية ودون تدخلات، ودرجة ومستوى استقلاليتهم بتغطية يوم الاقتراع.

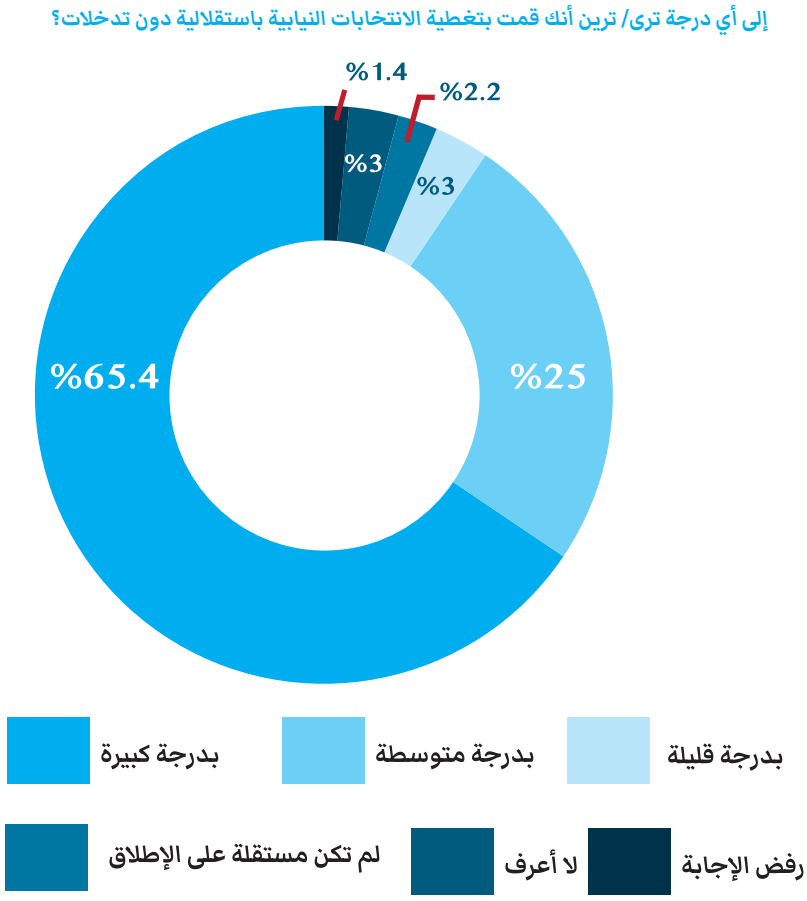

النسبة الأعلى من المستطلعين وعددهم 89 صحفياً وصحفية ونسبتهم 65.4% أفادوا أنهم تمكنوا من تغطية الانتخابات النيابية باستقلالية ودون تدخلات بدرجة كبيرة، إلا أن ما يلي ذلك من انطباعات للصحفيين والصحفيات يؤشر إلى وجود تدخلات في التغطية الإعلامية للانتخابات، فقد عبر 34 صحفياً وصحفية نسبتهم 25% أن تغطية الانتخابات دون تدخلات كانت بدرجة متوسطة، و4 صحفيين نسبتهم 3% أفادوا أن درجة الاستقلالية في تغطية الانتخابات دون تدخلات كانت قليلة، و3 صحفيين نسبتهم 2.2% أفادوا أنهم لم يتمكنوا من القيام بالتغطية الإعلامية بشكل مستقل دون تدخلات على الإطلاق، علماً أن صحفيين اثنين رفضا الإجابة، و4 صحفيين أجابوا بـ«لا أعرف».

يمكن القول أن غالبية الانطباعات ذهبت إلى أن تغطية الانتخابات كانت مستقلة ولكن مع وجود بعض التدخلات، حيث بجمع الصحفيين/ات الذين أفادوا أنهم تمكنوا من تغطية الانتخابات بدرجات متوسطة وقليلة، والذين أفادوا أنهم لم يتمكنوا من ذلك تصبح النتيجة 30.2% نسبة الذين وشت إفاداتهم بوجود تدخلات في التغطية.

إلى أي درجة كانت الهيئة المستقلة للانتخاب تسهل عمل الإعلاميين والإعلاميات في متابعة العملية الانتخابية؟

السؤال الثاني من القسم الثاني للاستطلاع حاول التعرف على مدى تعاون وتيسير الهيئة المستقلة للانتخاب لعمل الصحفيين/ ات أثناء قيامهم بتغطية يوم الاقتراع، وجاءت انطباعات الصحفيين/ ات المتطلعين/ ات مشابهة لانطباعاتهم على مستوى استقلالية التغطية الإعلامية للانتخابات.

لقد عبر 93 صحفياً وصحفية نسبتهم 68.4% أن الهيئة المستقلة للانتخاب سهلت على الإعلاميين متابعة تغطية العملية الانتخابية بدرجة كبيرة، يقابلهم 30 صحفياً وصحفية نسبتهم 22% أفادوا أن التسهيلات التي قدمتها الهيئة للإعلاميين في التغطية كانت بدرجة متوسطة، و9 صحفيين وصحفيات نسبتهم 6.6% أفادوا أن تسهيلات الهيئة للإعلاميين كانت قليلة، فيما افاد 3 صحفيين فقط ونسبتهم 2.2% أن الهيئة لم تقدم أي تسهيلات للإعلاميين على الإطلاق.

إلى أي درجة كانت الهيئة المستقلة للانتخاب توفر معلومات كافية تساعد الصحفيين والصحفيات في تغطية الانتخابات؟

بالاطلاع على نتائج الإجابات على السؤال الثالث من القسم الثاني للاستطلاع، يتبين وجه القصور في التسهيلات والخدمات التي أعلنت الهيئة المستقلة للانتخاب الالتزام بها للإعلاميين، فبينما أفاد 72 صحفياً وصحفية نسبتهم 53% أن الهيئة المستقلة للانتخاب وفرت معلومات كافية ساعدتهم بتغطية العملية الانتخابية بدرجة كبيرة، أفاد 45 صحفياً وصحفية نسبتهم 33% أن الهيئة وفرت لهم المعلومات بدرجة متوسطة، فيما عبر 12 صحفياً وصحفية نسبتهم 8.8% أن الهيئة ساعدتهم بالمعلومات التي يحتاجونها بدرجة قليلة، و4 صحفيين وصحفيات نسبتهم 3% أفادوا أن الهيئة لم توفر لهم المعلومات على الإطلاق، علماً أن 3 من المستطلعين أجابوا بـ»لا أعرف».

تسمح الأرقام بالقول أن نصف المستطلعين واجهوا مشكلة في الحصول على المعلومات التي يحتاجونها لتغطية العملية الانتخابية، أو أن الهيئة المستقلة للانتخاب لم تقدم لهم المعلومات التي يحتاجونها بالشكل الكافي، فبينما أفاد 53% أن الهيئة وفرت لهم المعلومات الكافية بدرجة كبيرة وساعدتهم بذلك، أشار ما نسبته 8.41% أن الهيئة لم توفر المعلومات لهم بدرجات متوسطة وقليلة.

إلى أي درجة ترى/ ترين أن العملية الانتخابية جرت بشكل شفاف وتحت رقابة وسائل الإعلام؟

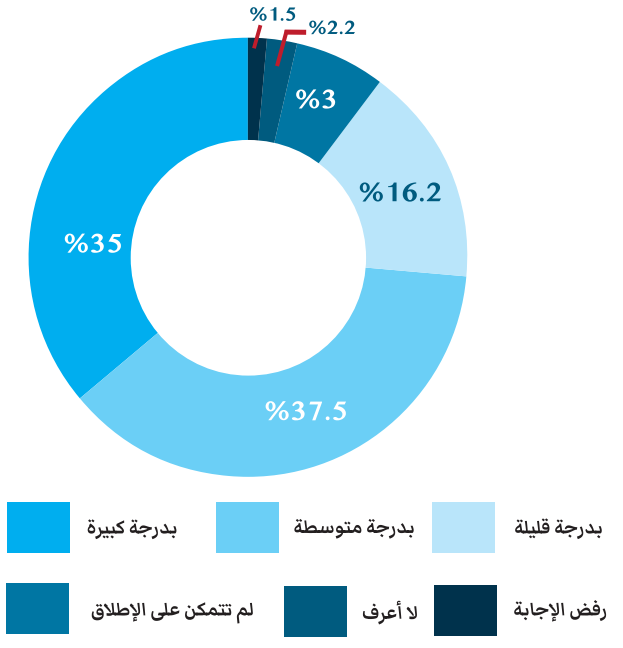

إلى أي درجة ترى/ ترين أن العملية الانتخابية جرت بشكل شفاف وتحت رقابة وسائل الإعلام؟

بحث السؤال الرابع من القسم الثاني درجة شفافية العملية الانتخابية تحت رقابة وسائل الإعلام، وتشابهت بشكل كبير نسبة من ارتأوا أن رقابة وسائل الإعلام على العملية الانتخابية كانت بدرجة كبيرة ومتوسطة، إذ بلغت 36% لإجابات 49 صحفياً وصحفية قالوا إن رقابة وسائل الإعلام كانت بدرجة كبيرة، مقابل 37.5% لإجابات 51 صحفياً وصحفية قالوا إنها كانت بدرجة متوسطة.

وبينما ارتأى 22 صحفياً وصحفية نسبتهم 16.2% أن نسبة رقابة وسائل الإعلام على العملية الانتخابية كانت بدرجة قليلة، قال 9 صحفيين وصحفيات نسبتهم 6.6% إن وسائل الإعلام لم تتمكن من الرقابة على العملية الانتخابية بشكل شفاف على الإطلاق، علماً أن 2.2% من المستطلعين أجابوا بـ»لا أعرف»، و1.5% رفضوا الإجابة.

تشير هذه النتائج إلى أن الصحفيين والصحفيات تمكنوا من الرقابة على العملية الانتخابية ولكن بشكل جزئي وليس كلي وبدرجات مختلفة، فبينما أشار 36% أنهم تمكنوا من مراقبتها بدرجة كبيرة، بلغت نسبة من أشاروا أنهم تمكنوا من مراقبتها بدرجات متوسطة وقليلة 53.7%، وبإضافة نسبة من قالوا إن وسائل الإعلام لم تتمكن على مراقبتها بشكل شفاف تصبح النتيجة 60.3%، وهي نسبة عالية ومؤشر على وجود مشكلة في آليات الرقابة المستقلة لوسائل الإعلام.

هل تعرضت لتدخلات أثناء تغطية العملية الانتخابية من قبل رجال الأمن أو الدرك؟ وإلى أي درجة؟

أفادت النسبة العظمى من المستطلعين وبلغت 112 صحفياً وصحفية نسبتهم 82.4% أنهم لم يتعرضوا لأي تدخلات أثناء تغطيتهم العملية الانتخابية من قبل رجال الأمن العام أو الدرك، مقابل 24 صحفياً وصحفية نسبتهم 17.6% أفادوا أنهم تعرضوا لتدخلات من رجال الأمن العام والدرك أثناء قيامهم تغطية العملية الانتخابية.

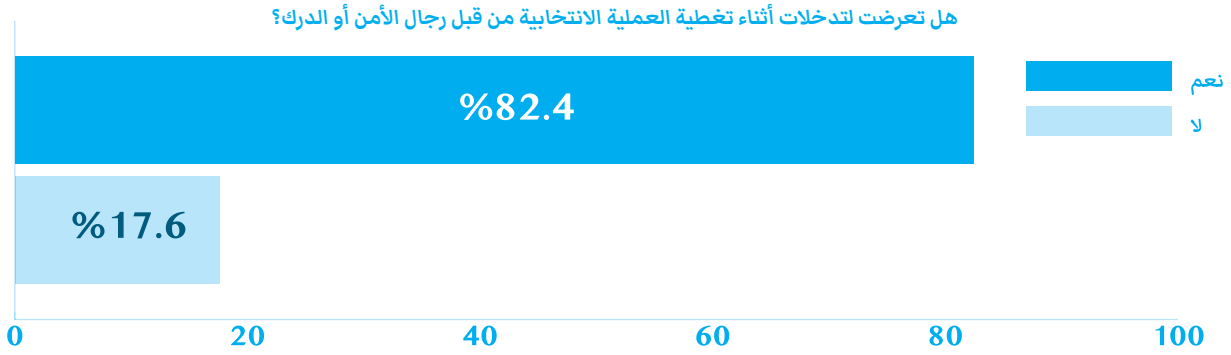

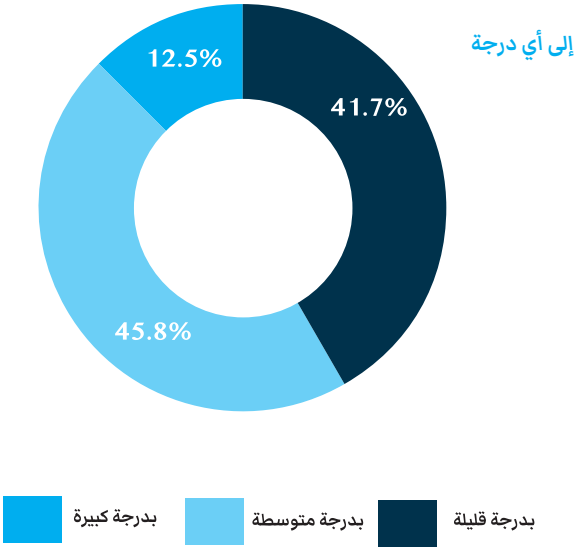

النسبة التي أفادت أنها تعرضت لتدخلات من قبل الأمن والدرك منهم 12.5% قالوا إن تدخل رجال الأمن العام والدرك أثناء قيامهم بالتغطية كان بدرجة كبيرة، لكن 45.8% قالوا إنهم تعرضوا لتدخلات رجال الأمن والدرك بدرجة متوسطة، والبقية ونسبتهم 41.7% قالوا إنهم تعرضوا لتدخلات الأمن والدرك بدرجة قليلة، وكل هذه الأرقام لا تشير إلى أن تدخل رجال الأمن العام والدرك إن حدث كان تدخلاً ممنهجاً على الإطلاق.

وتالياً الأسباب التي ذكرها المستطلعين الذين قالوا إن رجال الأمن العام والدرك قد تدخلوا بعملهم أثناء تغطيتهم للعملية الانتخابية، وشكل بعضها انتهاكات تمس الحق بالتغطية المستقلة:

- المنع من التصوير.
- المنع من دخول قاعات الفرز.
- المنع من دخول مركز الاقتراع قبل الساعة ٧ مساء لحضور عملية فتح الصناديق بدعوى التعليمات.
- المنع من إجراء اللقاءات مع الناخبين والحصول على آرائهم.
- لم يكن لدى رجال الأمن تعليمات بالسماح للصحفيين الدخول إلى مراكز الاقتراع.
- المضايقة عند دخول أو خروج مركز الاقتراع للتغطية، وحجز الحرية لبعض الدقائق.

القسم الثالث: المشكلات والانتهاكات

يعرض القسم الثالث من الاستطلاع نتائج إجابات الصحفيين والصحفيات عند الاستفسار منهم عن أي مشكلات أو تجاوزات أو انتهاكات تعرضوا لها أثناء قيامهم بتغطية العملية الانتخابية يوم الاقتراع وفرز الأصوات، ومن هي الجهة المسؤولة عن تلك الانتهاكات، ونوعيتها وطبيعتها.

أجابت الأكثرية من المستطلعين/ ات وبنسبة بلغت 77.2% أنهم لم يتعرضوا لأي مشكلات أو انتهاكات خلال قيامهم بالتغطية، مقابل 22.8% قالوا إنهم تعرضوا لانتهاكات وتجاوزات أثناء قيامهم بتغطية العملية الانتخابية.

غالبية الصحفيين/ ات الذين قالوا إنهم تعرضوا لمشكلات وانتهاكات أثناء قيامهم بالتغطية وجهوا المسؤولية في المشكلات والانتهاكات التي تعرضوا لها للمكلفين بإجراءات الانتخاب من رؤساء لجان الاقتراع والفرز ولجان الانتخاب، يليهم بنسبة أقل حملت المسؤولية لرجال الأمن العام والدرك، ونسبة أخرى ألقت المسؤولية على المرشحين والمرشحات، والنسبة الأقل حملت مسؤولية المشكلات والانتهاكات التي تعرضوا لها لموظفي الهيئة المستقلة للانتخاب.

وبلغ عدد أشكال وطبيعة المشكلات أو الانتهاكات التي قام بتحديدها المستطلعين الذين قالوا إنهم تعرضوا لمشكلات وانتهاكات 15 نوعاً وشكلاً، علماً أن استمارة الاستطلاع تضمنت على اختيار أكثر من نوع من أنواع المشكلات التي قد يتعرض لها الصحفيون أثناء قيامهم بتغطية العملية الانتخابية، وقد حل انتهاك «المنع التغطية» بالمرتبة الأولى، المنع من دخول مركز الاقتراع بالمرتبة الثانية، والمنع من إجراء المقابلات مع ناخبين أو مسؤولين إلى جانب التعرض للضغوط والمضايقات في المرتبة الثالثة.

وحل المنع من البث الإذاعي أو الفضائي رابعاً، ثم انتهاكات التوقيف وحذف محتويات الهاتف النقال وحذف محتويات الكاميرا خامساً، ويليهم سادساً وأخيراً انتهاكات الاعتداء الجسدي، التهديد بالإيذاء، حجز الحرية، الرقابة المسبقة، الاعتداء اللفظي، المنع من النشر، والمعاملة المهينة.

جدول يوضح أنواع الانتهاكات

الأولى	المنع من التغطية
الثانية	المنع من دخول مركز الاقتراع
الثالثة	المنع من إجراء المقابلات مع ناخبين أو مسؤولين
	الضغوط والمضايقات
الرابعة	المنع من البث الإذاعي أو الفضائي
الخامسة	التوقيف
	حذف محتويات الهاتف النقال
	حذف محتويات الكاميرا
السادسة	الاعتداء الجسدي
	التهديد بالإيذاء
	حجز الحرية
	الرقابة المسبقة
	الاعتداء اللفظي
	المنع من النشر
	المعاملة المهينة

وينبغي القول أن معطيات الإجابة على أسئلة المشكلات والانتهاكات التي وضعها المستطلعين/ ات لا تعبر بشكل دقيق عن واقع الانتهاكات التي قالوا إنهم تعرضوا لها، لكنها تُعد مؤشراً عاماً على وقوعها، وقد أجرى فريق «عين» لرصد وتوثيق الانتهاكات عملية تدقيق وتوثيق بالتواصل مع جميع المستطلعين الذين ادعوا أنهم تعرضوا لمشكلات وانتهاكات، وتم توثيق جميع الادعاءات وعرضت في القسم الرابع من التقرير المعني برصد وتوثيق الانتهاكات التي ادعى الصحفيين أنهم تعرضوا أثناء قيامهم بتغطية يوم الاقتراع في الانتخابات النيابية.

الفصل الرابع: رصد الانتهاكات الواقعة على التغطية الإعلامية المستقلة ليوم الاقتراع وفرز أصوات المرشحين للانتخابات النيابية يوم 10 نوفمبر 2020

يُعنى هذا التقرير برصد التزامات الهيئة المستقلة للانتخاب بشأن التغطية الإعلامية المستقلة، ويوثق ما وقع من انتهاكات ومشكلات اعترضت عمل الصحفيين والصحفيات فترة قيامهم بتغطية عملية الاقتراع وفرز الأصوات والتي امتدت من الساعة السابعة من صباح يوم الأربعاء الموافق 10/11/2020 وحتى فجر يوم الخميس الموافق 11/11/2020.

وألقي على عاتق فريق «عين» عملية رصد التغطية الإعلامية المستقلة ليوم الاقتراع وفرز الأصوات للانتخابات النيابية 2020، وفي سبيل ذلك عمد مركز حماية وحرية الصحفيين على اتخاذ الإجراءات التالية:

1. نشر عبارات التوعية بحقوق وواجبات الصحفيين في التغطية الحرة والمستقلة للانتخابات؛
2. دعوة الصحفيين والصحفيات ومؤسسات الإعلام للتبليغ عن أي انتهاكات أو مشكلات قد يتعرضون لها أثناء قيامهم بواجبهم المهني في تغطية وقائع الاقتراع وفرز الأصوات، من خلال خط ساخن لفريق «عين»؛
3. رصد أية معلومات تُنشر عن التغطية المستقلة للانتخابات في وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي؛
4. التواصل مع الصحفيين والصحفيات ومؤسسات المجتمع المدني بشكل مباشر لمراقبة أية انتهاكات ماسة بالحق في التغطية المستقلة للانتخابات؛
5. دعوة الصحفيين والصحفيات الذين شركوا في التغطية الإعلامية للانتخابات إلى تعبئة نموذج استطلاع يدرس موقفهم وآراؤهم في مستوى التغطية الإعلامية، وإذا ما تعرضوا خلال التغطية لأية ضغوطات أو مشكلات أو انتهاكات ونوعها.

لم يشعر فريق «عين» خلال الفترة الصباحية من يوم الاقتراع أن هناك منعاً أو تدخلاً أو تضييقاً منظماً أو واسعاً يتعرض له الصحفيون خلال التغطية الإعلامية لعملية الاقتراع، فحتى الساعة 12:00 ظهراً كان هناك عدد من الحالات أعطت طابعاً أن هناك منعاً في إطار ضيق للتغطية سببه - حسب إفادات صحفيين - تعليمات الهيئة المستقلة للانتخاب، رغم أن حقوق وواجبات الصحفيين في تغطية العمليات الانتخابية الواردة في الفصل الخامس من الدليل التدريبي للإعلاميين والصحفيين الصادر عن الهيئة المستقلة للانتخاب واضحة وجلية ولا يعتريها أي لبس.

بعد الساعة الثانية ظهراً ليوم الاقتراع، بدأت حالات منع التغطية والتصوير تزيد في مراكز الاقتراع، وإضافة إلى مراكز اقتراع محافظة العاصمة، ظهرت حالات مشابهة في محافظات إربد والمفرق والزرقاء الواقعة شمال المملكة، ومحافظات الكرك والطفيلة معان والعقبة الواقعة جنوب المملكة، ومادبا والبلقاء الواقعتين وسط المملكة، مما يطرح تساؤلات إن كان هذا التضييق ممنهجاً، أم أنه كالعادة خلل في فهم الإجراءات وتطبيقها. بدى واضحاً أن هناك التباس أو سوء فهم لتعليمات الهيئة المستقلة للانتخاب فيما يتعلق بحقوق الصحفيين أثناء التغطية الإعلامية عند الكثير من رؤساء لجان الاقتراع والمكلفين بإدارة العملية الانتخابية.
الإشكالية الأساسية التي تتكرر في كل انتخابات الخلط بين حق الصحفي/ الصحفية في التصوير داخل قاعة

الانتخـاب، والمحظـور الوحيـد والمنـع متعلـق فقـط بمعـزل التصويـت أو الانتخـاب.

ولهـذا فإن مركـز حمايـة وحريـة الصحفييـن بعـث برسـالة لرئيـس الهيئـة المسـتقلة للانتخـاب د. خالـد الكلالـدة طالبـه التأكيـد والتعميـم على كافـة العامليـن في العمليـة الانتخابيـة وكذلك على أجهـزة انفـاذ القانـون بالحقـوق الـتي يجـب صونهـا للإعلامييـن والاعلاميـات خـلال متابعتهـم وتغطيتهـم للانتخابـات، وذلـك لصـون حـق الصحفييـن في التغطيـة المسـتقلة للانتخابـات، ومنعـا لتكـرار الانتهـاكات الـتي وقعـت بحقهـم في الانتخابـات النيابيـة السـابقة عـام 2016.

عـلى سـبيل المثـال؛ المراسـل الميـداني لإذاعـة حيـاة FM «ضـرار الشـبول» أفـاد لفريـق عيـن أنـه وأثنـاء تغطيتـه وزميلـه المصـور «عـدي القـاضي» واجهـا بعـض التحديـات في أكثـر مـن مركـز اقتـراع في عمّـان، تمثلـت بعـدم إلمـام موظـفي الهيئة المسـتقلة للانتخاب بتعليمـات التغطيـة الإعلاميـة وعـدم وضوحهـا؛ الأمـر الـذي أدى لمطالبتهـم بوقـف التصويـر وعـدم إجـراء مقابـلات مـع الناخبيـن، وقـد أفـاد الشـبول «إلا أنـه لـم تسـتمر هـذه الحالـة ولـم تكـن سـمة في كل مراكـز الاقتـراع ممـا يـدل عـلى أنهـا فرديـة».

ذات الأمـر تكـرر مـع الصحـفي في جريـدة الدسـتور «حسـين الخالـدي» الـذي أكـد لفريـق عيـن أنـه وأثنـاء تغطيتـه الإعلاميـة تعـرض لمحـاولات مـن موظـفي الهيئـة المسـتقلة للانتخـاب بمنعـه مـن التصويـر في مركـز اقتـراع مدرسـة زيـن الشـرف التابـع للدائـرة الثالثـة في عمّـان، إلا أن هـذا الأمـر لـم يتكـرر معـه في أي مركـز آخـر خـلال تغطيتـه العمليـة الانتخابيـة.

ظهـر جليـا أن عـدم وضـوح التعليمـات لـدى موظـفي الهيئـة المسـتقلة للانتخـاب كانـت تحديـا للصحفييـن والصحفيـات في مختلـف المحافظـات والدوائـر الانتخابيـة، حيـث أفـاد الصحـفي «عمـر الصمـادي» مـندوب موقـع صراحـة نيـوز لفريـق عيـن أنـه وبعـد إدلاءه بصوتـه في مركـز اقتـراع مدرسـة الملـك فيصـل في محافظـة العقبـة، حـاول أن يصـور مجريـات العمليـة الانتخابيـة إلا أنـه قوبـل برفـض المسـؤول في غرفـة الاقتـراع، وحـتى بعـد مراجعـة رئيـس اللجنـة لـم يتمكـن الصمـادي مـن التغطيـة.

ذات الموقـف تكـرر مـع مندوبـة وكالـة سـرايا الإخباريـة في محافظـة المفـرق «رهـام الخزاعلـة»، ومنـدوب وكالـة الأنبـاء الأردنيـة (بـترا) في محافظـة معـان «صالـح أبـو طويلـة»، ومراسـل إذاعـة صـوت الكـرك بمحافظـة الكـرك «حسـن الكساسـبة»، ومنـدوب موقـع سـواليف في محافظـة إربـد «غيـث التـل».

اسـتمرت حـالات منـع التغطيـة والتصويـر للصحفييـن والصحفيـات إلى مـا بعـد عمليـة الاقتـراع، وامتـدت لتشـمل منـع دخولهـم قاعـات الفـرز، و/ أو التنقـل بينهـا ومتابعـة إشـهار النتائـج الأوليـة.

وفي هـذا السـياق ادعـى مراسـل موقـع الجزيـرة نـت «أيمـن الفضيـلات» أنـه تعـرض للمنـع مـن قبـل قـوات الأمـن عنـد دخـول مركـز الفـرز الرئيسـي في محافظـة البلقـاء، إلا أن الأمـن سـمح لـه بالدخـول بعـد حـوار دام 10 دقائـق حـول تعليمـات التغطيـة الصحفيـة الصـادرة عـن الهيئـة المسـتقلة للانتخـاب.

مديـر تحريـر موقـع رم الإخبـاري «معتـز أبـو عنـزة» ادعـى أن أفـراد الأمـن المكلفيـن بحمايـة مراكـز الاقتـراع منعـوه مـن دخـول مركـز اقتـراع «مدرسـة عمـر بـن الخطـاب» في الدائـرة

الانتخابية الأولى لتغطية عملية فرز الأصوات، وأنه لجأ إلى مدير مركز الاقتراع الذي أرسل شخصاً ليساعده بالدخول، وعند قيامه بالخروج منعه رجال الأمن العام من الخروج بدعوى منع خروج أي شخص من قاعة الفرز إلا بعد الانتهاء من عملية الفرز.

ادعى مراسل موقع جوهرة العرب أيمن أبو تينة أن أحد رجال الأمن في مركز اقتراع مدرسة زيد بن حارثة التابع للدائرة الأولى في محافظة مأدبا قام بحذف مجموعة من الصور ومقطع فيديو كان قد التقطها أبو تينة من خارج للمركز أثناء تغطيته للعملية الانتخابية بواسطة هاتفه النقال «الموبايل».

«أيمن أبو تينة» الصحفي بموقع «جوهرة العرب» ادعى بالقول «أثناء تغطيتي للعملية الانتخابية قمت بالتقاط مجموعة من الصور ومقطع فيديو إلا أن أحد رجال الأمن العام تقدم نحوي وقال لي بأن التصوير ممنوع وطلب مني حذف ما تم تصويره، عندها قمت بحذف الصور والفيديو، وتوجهت إلى رئيس اللجنة وأخبرته بما حصل، وقام رئيس اللجنة بالاتصال برئيس الهيئة المستقلة في محافظة مأدبا والذي أخبره بأن التصوير ليس ممنوعا، وبدوره قام رئيس اللجنة بتعميم ذلك على رجال الأمن والعاملين، وأضاف أبو تينة قمت بعد ذلك بالتصوير ولم تحدث أية مشاكل».

وعلى الرغم من أن مركز حماية وحرية الصحفيين لم يطلع على أي تعليمات تجيز فرض هذه القيود، إلا أن الكثير من رؤساء اللجان والعاملين في إدارة العلمية الانتخابية تذرعوا أن هذه القيود جاءت بتعليمات من الهيئة المستقلة للانتخاب.

وبالتدقيق وبالمراجعة العامة لمزاعم الانتهاكات التي تحدث عنها الصحفيين والصحفيات، ورصدها ووثقها مركز حماية وحرية الصحفيين، يمكن الخروج بالاستنتاجات التالية:

1. التشابه والتكرار في نوعية القيود والانتهاكات ما يثير التساؤل عن الأسباب التي تقف وراء الأنماط المتكررة لها.
2. ادعاء المكلفين بالإشراف عن إدارة العملية الانتخابية أن قراراتهم بفرض قيود على عمل الصحافة مستندة إلى تعليمات الهيئة المستقلة للانتخاب لا يمكن إثباته أو الاعتداد به، لأن مركز حماية وحرية الصحفيين لم يوثق ما يوحي بذلك في تعليمات وقرارات الهيئة، ولكن هذه المزاعم تسلط الضوء على ولاية والتزام الموظفين المكلفين بإدارة العملية الانتخابية، وهم موظفون يعملون لدى الحكومة لا يلتزمون خلال ممارستهم لعملهم بتعليمات الهيئة المستقلة للانتخاب.
3. استمرار تكرار هذه القيود والانتهاكات يستدعي السؤال عن إجراءات المساءلة التي اتخذتها الهيئة المستقلة بحق من ارتكبوا مخالفات حدّت من حرية عمل وسائل الإعلام، ويقتضي من الهيئة مراجعة تعليماتها لتكون أكثر وضوحاً ولا تحتمل التأويل والالتباس بحقوق الصحفيين، وهو ما طالب به مركز حماية وحرية الصحفيين مراراً.
4. انتهاكات منع التغطية والتصوير رغم شيوعها؛ فإن مركز حماية وحرية الصحفيين لا يملك الأدلة على أنها ممنهجة.

لقد تمكن فريق «عين» من رصد وتوثيق 32 واقعة، تعرض لها 39 صحفي وصحفية، وتضمنت على 43 انتهاكاً، منها 35 انتهاكاً بمنع التغطية والتصوير، 4 انتهاكات بالمضايقة، 3 حجب معلومات وانتهاك واحد بحذف محتويات الكاميرا.

الانتهاكات الواقعة على الصحفيين/ الصحفيات في الانتخابات النيابية 2020

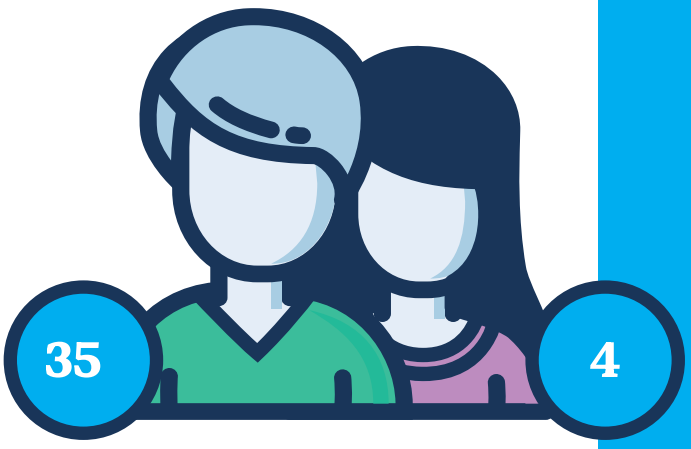

عدد الصحفيين الذين تعرضوا للانتهاكات

39

نوع الانتهاكات وتكرارها

المنع من التصوير	المنع من التغطية	المضايقة	حجب المعلومات	حذف محتويات الكاميرا
20	15	4	3	1

عدد الانتهاكات الكلي

43

وبحسب إفادات الصحفيين والصحفيات فإن 12 حالة من الحالات الموثقة صدرت عن رؤساء مراكز الاقتراع، ومثلها أيضاً 12 حالة صدرت عن الموظفين المكلفين بإجراءات الانتخابات الذين تم تكليفهم من قبل الهيئة المستقلة للانتخاب، و8 حالات صدرت عن رجال الأمن العام والدرك المكلفين بحماية العملية الانتخابية.

مصدر الانتهاك	التكرار
رؤساء لجان الاقتراع	12
الموظفين المكلفين بإجراءات الانتخابات	12
رجال الأمن العام والدرك	8
المجموع	**32**

وبالعودة إلى التغطية المستقلة للانتخابات النيابية عام 2016، والانتخابات البلدية واللامركزية التي جرت عام 2017، والتي أصدر فريق «عين» تقريراً خاصاً بها، يتبين أن الصحفيين لم يحصلوا بالشكل الكافي والمطلوب على حقوقهم في تغطية تلك الانتخابات التي أشرفت عليها الهيئة المستقلة للانتخاب، وكانت أسباب منع التغطية وقتها ذات أسباب منع التغطية التي تعرض لها الصحفيون في تغطيتهم للانتخابات النيابية 2020.

لقد وثق فريق «عين» 34 انتهاكاً تعرض لها 19 إعلامياً، ووقعت في 16 مركز اقتراع في تقريره حول تغطية يوم الاقتراع للانتخابات البلدية واللامركزية في الأردن التي جرت في 15 آب/ أغسطس 2017، ووجد التقرير وقتها أن موظفي ومسؤولي مراكز الاقتراع في 10 مراكز اقتراع كانوا سبب وقوع الانتهاكات، بينما مارس أفراد من الأجهزة الأمنية انتهاكات عند 3 مراكز اقتراع وذلك فيما اعتبره فريق «عين» في سياق حالة جماعية واحدة.

ورصد ووثق 50 انتهاكاً، تعرض لها 28 إعلامياً وصحفياً في تقريره حول تغطية يوم الاقتراع للانتخابات النيابية التي جرت في 20 سبتمبر/ أيلول 2016، وكان واضحاً لفريق «عين» من خلال المعلومات والأدلة التي تجمعت لديه أن كافة الانتهاكات التي تمكن من رصدها وتوثيقها تشير إلى احتمالين أولهما أنها انتهاكات ممنهجة، وثانيها أنها نتجت عن تعليمات غير واضحة لرؤساء اللجان، خاصة ما يتعلق بمنع التصوير أو عدم السماح باستخدام الموبايل.

ويمكن القول عند العودة أيضاً إلى أرشيف حالات الانتهاكات التي وثقها تقرير مركز حماية وحرية الصحفيين منذ صدور نسخته الأولى عام 2001، أن منع الصحفيين والتضييق عليهم لتغطية الانتخابات النيابية أو التضييق عليهم في تغطيتها إعلامياً يعد أمراً قديماً لم تتجاوزه الحكومات بعد، فقد وثق التقرير منعاً لتغطية انتخابات المجلس الخامس عشر بتاريخ 20 نوفمبر 2007، وانتخابات المجلس السادس عشر بتاريخ 9 نوفمبر 2010، وكان المنع عادة يتم من خلال أفراد الأمن العام المكلفين بحماية الانتخابات، حتى تأسيس الهيئة المستقلة للانتخاب عام 2012 حيث أشرفت على انتخابات المجلس السابع عشر بتاريخ 23 يناير 2013،

وأصبح المنع يتم من خلال رؤساء وأعضاء لجان الاقتراع المعينين والمدربين من الهيئة إلى جانب أفراد الأمن العام المكلفين بتأمين الحماية عند مراكز الاقتراع، وحتى الانتخابات الأخيرة 2020، استمر منع التغطية ولكن هذه المرة من خلال لجان الاقتراع ولم يتدخل أفراد الأمن العام بالمنع أو التضييق باستثناء 8 حالات من أصل 32 حالة.

رصد الانتهاكات الواقعة على الصحفيين في يوم الاقتراع للانتخابات النيابية 2020

وتالياً جدول يبين فيه الصحفيين والصحفيات الذين ادعوا أنهم تعرضوا لمشكلات وانتهاكات خلال قيامهم بتغطية العملية الانتخابية، وتتضمن نوعية ونمط الانتهاكات التي تعرضوا لها، ومصدر هذه الانتهاكات، وفي أي فترة وقعت معهم سواء فترة الاقتراع أو الفرز، وأيضاً في أي محافظة من محافظات المملكة وقعت معهم هذه الانتهاكات:

الرقم	الصحفي/ الصحفية	المؤسسة الإعلامية	الانتهاكات التي تعرض لها	جهة الانتهاك المدعى عليها	فترة	المحافظة
1	رائد أبو عبيد	موقع «أردني» الإخباري	المنع من التغطية	مدير مركز اقتراع	الاقتراع	العاصمة
2	وسيم العبادي	وكالة عمون بوست	المنع من التصوير			
3	محمد الغرايبة	موقع «بلكي نيوز»	المنع من التغطية			
4	رهام الخزاعلة	وكالة سرايا الإخبارية	المضايقة المنع من التغطية	مدير مركز اقتراع	الاقتراع	المفرق
5	صالح أبو طويلة	وكالة الأنباء/ بترا	المنع من التصوير حجب المعلومات	المكلفون بإجراءات الانتخاب	الاقتراع	معان
6	جمال فخيدة	موقع جفرا نيوز	المنع من التصوير	مدير مركز اقتراع	الاقتراع	العاصمة
7	رامي الرفاتي		المنع من التغطية حجب المعلومات		الفرز	
8	فاطمة العفيشات	جريدة نيسان الإلكترونية	المنع من التصوير حجب المعلومات	مدير مركز اقتراع	الاقتراع الفرز	العاصمة
9	محمد فواز علقم	وكالة سرايا الإخبارية	المنع من التغطية	المكلفون بإجراءات الانتخاب	الاقتراع	العاصمة
10	حسن الكساسبة	إذاعة صوت الكرك	المنع من التصوير	مدير مركز اقتراع	الاقتراع	الكرك
11	أيمن الفضيلات	الجزيرة نت	المضايقة	رجال الأمن العام	الفرز	البلقاء
12	غيث التل	موقع سواليف الإخباري	المضايقة	المكلفون بإجراءات الانتخاب	الفرز	إربد
13	خليل قنديل	قناة اليرموك الفضائية	المنع من التغطية	المكلفون بإجراءات الانتخاب	الفرز	العاصمة
14	رائد صبيح	وكالة البوصلة الإخبارية	المنع من التصوير	المكلفون بإجراءات الانتخاب	الاقتراع	العاصمة
15	بشار قبلان	التلفزيون الأردني	المنع من التصوير	مدير مركز اقتراع	الفرز	إربد
16	أحكام الدجاني	إذاعة ميلودي	المنع من التصوير	مدير مركز اقتراع	الاقتراع	العاصمة

17	قصي جعرون	موقع التاج الإخباري	المنع من التصوير	المكلفون بإجراءات الانتخاب	الاقتراع	إربد
18	رائد صبحي	إذاعة حياة FM	المنع من التصوير	مدير مركز اقتراع	الاقتراع	العقبة
19	ثائر الزعبي	موقع الشعب نيوز	المنع من التصوير	المكلفون بإجراءات الانتخاب	الاقتراع	إربد
20	زياد الطهراوي	جريدة الدستور	المضايقة	المكلفون بإجراءات الانتخاب	الاقتراع	العصامة
21	أحمد الطيب	آيلة نيوز الإخباري	المنع من التغطية	رجال الأمن العام	الفرز	العاصمة
22	ماهر الشريدة	وكالة الأنباء/ بترا	المنع من التغطية	المكلفون بإجراءات الانتخاب	الاقتراع	العاصمة
23	أيمن أبو تينة	موقع جوهرة العرب	المنع من التغطية حذف محتويات الكاميرا	رجال الأمن العام	الاقتراع	مادبا
24	أحمد التميمي	جريدة الغد	المنع من التغطية	رجال الأمن العام	الاقتراع	إربد
25	أمجد الطويل		المنع من التصوير			
26	جهاد عودة	موقع العراب نيوز	المنع من التصوير	رجال الأمن العام	الاقتراع	العاصمة
27	ضرار الشبول	إذاعة حياة FM	المنع من التغطية	المكلفون بإجراءات الانتخاب	الاقتراع	العاصمة
28	عدي القاضي		المنع من التصوير			
29	عمر الصمادي	موقع صراحة نيوز	المنع من التصوير	مدير مركز اقتراع	الاقتراع	العقبة
30	معتز أبو عنزة	موقع رم الإخباري	المنع من التغطية	رجال الأمن العام	الفرز	العاصمة
31	بكر الزبيدي	موقع الحدث الدولية	المنع من التصوير	مدير مركز اقتراع	الاقتراع	العاصمة
32	أحمد الغلاييني	موقع الأول نيوز	المنع من التصوير	مدير مركز اقتراع	الاقتراع	العاصمة
33	بدران عبدالرحمن	موقع تيليسكوب				
34	سلمان حنيفات	موقع جراءة نيوز	المنع من التصوير	رجال الأمن العام	الاقتراع	الطفيلة
35	عدي الحنيطي	موقع صوت الحق الإخباري	المنع من التغطية	مدير مركز الاقتراع	الاقتراع	العاصمة
36	محمد الشروف		المنع من التصوير			
37	عاصم الصلاحي	قناة الحقيقة الدولية	المنع من التغطية	رجال الأمن العام	الاقتراع	المفرق
38	حسين الخالدي	جريدة الدستور	المنع من التصوير	المكلفون بإجراءات الانتخاب	الاقتراع	العاصمة
39	هديل غبون	جريدة الغد	المنع من التغطية	المكلفون بإجراءات الانتخاب	الاقتراع	العاصمة

حماية الصحفيين CDFJ

مركز حماية وحرية الصحفيين

Center for Defending Freedom of Journalists

تأسس مركز حماية وحرية الصحفيين عام ١٩٩٨ كمؤسسة مجتمع مدني تنشط في الدفاع عن الحريات الإعلامية في الأردن بعد سلسلة من الانتكاسات على الصعيد المحلي بدأت من إصدار قانون المطبوعات والنشر المؤقت في عام ١٩٩٧ والذي وضع قيوداً متزايدة على الإعلام وتسبب في إغلاق العديد من الصحف.

ويعمل المركز من أجل صيانة الحريات وتجذير البناء الديمقراطي في الأردن والعالم العربي بالإضافة إلى احترام حقوق الإنسان والعدالة والمساواة والتنمية في ظل مجتمع منفتح مبني على أسس من الحوار واللاعنف.

ويحافظ المركز على دور مستقل، شأنه شأن منظمات المجتمع غير الحكومية، ولا يدخل طرفا في العمل السياسي بأي شكل من الإشكال، ولكن في سياق دفاعه عن حرية الإعلام والإعلاميين يتصدى المركز لكل السياسات والتشريعات والإجراءات التي تشكل قيدا على حرية الإعلام.

و ينشط المركز كمؤسسة غير حكومية في العالم العربي من أجل تطوير حرية الإعلام وتعزيز قدرات واحتراف الإعلاميين، عبر برامج وأنشطة متخصصة، كما ويعمل مع الصحافة ومؤسسات المجتمع المدني على حماية البناء الديمقراطي واحترام مبادئ حقوق الإنسان.

رؤية المركز:

بناء وتعزيز الديمقراطية وعملية الإصلاح بما يدعم حرية التعبير والإعلام في العالم العربي وبما يكفل الالتزام بالمعايير الدولية لحرية الصحافة.

رسالة المركز:

مركز حماية وحرية الصحفيين، مؤسسة مجتمع مدني تسعى إلى الدفاع عن حرية الإعلام وتوفير الحماية للصحفيين العرب والتصدي للانتهاكات التي يتعرضون لها و تعمل على تطوير مهاراتهم المهنية وتمكينهم من الوصول الحر للمعلومات و تغيير وتطوير التشريعات التي تفرض قيودا على حريتهم وبناء بيئة سياسية واجتماعية وثقافية داعمة لإعلام حر ومستقل.

الأهداف الرئيسية للمركز:

- دعم حرية واستقلالية وسائل الإعلام والإعلاميين.
- توفير الحماية للإعلاميين وأمنهم والتصدي للانتهاكات التي يتعرضون لها.
- تعزيز مهنية واحترافية الإعلام والارتقاء بدوره في الدفاع عن الديمقراطية والحريات العامة والإصلاح.
- تطوير البيئة التشريعية والسياسية والاجتماعية والثقافية الحاضنة للإعلام.